

ثلاثة سيناريوهات تحكم مستقبل أردوغان

كتبه نون بوست | 21 أبريل، 2014



أصدر مركز الجزيرة للدراسات ورقة تتناول السيناريوهات المتعلقة باستحقاق الانتخابات الرئاسية القادمة في تركيا في شهر أغسطس/آب القادم، وأهمها: سيناريو تبادل الأدوار والواقع بين كل من رئيس الجمهورية “عبدالله غول” ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وسيناريو بقاء الستاتيكو الحالي، وسيناريو الخلاف بين الرجلين.

وتطرق الورقة إلى مستقبل أردوغان السياسي وجملة من المعطيات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي والشخصيات التي ستحتل موقع رئاسة الوزراء ورئيسة حزب العدالة والتنمية تبعًا لكل سيناريو، وهي أمور من المنتظر أن تصبح جلية على ضوء الاجتماع المرتقب بين كل من رئيس الجمهورية عبدالله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان خلال شهر على أبعد تقدير، كما تبحث الورقة أيضًا في متطلبات كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة المطروحة، بالإضافة إلى انعكاسات كل منها على طبيعة النظام السياسي في البلاد وعلى تماسك حزب العدالة والتنمية في المرحلة القادمة.

وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية تفوق على خصومه بفارق كبير في الانتخابات البلدية

الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن المعركة الرئاسية ستكون على نفس الشاكلة؛ إذ من المنتظر أن تكون أكثر صعوبة نظراً لاختلاف العطيات والتي تتطلب أن يحصل أي مرشح يود الفوز على أكثر من 50% من الأصوات وهو أمر ليس بالسهل خاصه في ظل الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاصل في المجتمع التركي.



وتقول الورقة أنه من الغالطات الشائعة حالياً أن أردوغان قد حسم أمره وأنه قرر الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في أغسطس/آب القادم مدفوعاً بالنتائج التاريخية التي حققها حزبه في الانتخابات البلدية. نعم، هذا وارد لكنه ليس قطعاً كما كان في السابق، وحق كتابة هذه الورقة لم يتخد أردوغان قراره النهائي بشأن الاستحقاق القادم، ومن المنتظر أن يتم البت فيه خلال اجتماع مرتقب بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة خلال فترة شهر حيث سيتضاح بعد هذا الاجتماع التوجهات المتتظرة لكل منهما. وحق ذلك الوقت؛ فإن السيناريوهات مفتوحة على كافة الاحتمالات، وأبرزها:

1- سيناريو تبديل الأدوار

في العام 2007، أُجري تعديل دستوري على القوانين المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ضمن حزمة قوانين أخرى؛ فبعد أن كان يتم انتخابه من قبل البرلمان ولدة سبع سنوات، أصبح يتم انتخابه - بموجب التعديل - من قبل الشعب مباشرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية تفوق على خصومه بفارق كبير في الانتخابات البلدية الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن المعركة الرئاسية ستكون على نفس الشاكلة؛ إذ من المنتظر أن تكون أكثر صعوبة نظراً لاختلاف العطيات والتي تتطلب أن يحصل أي مرشح يود الفوز على أكثر من 50% من الأصوات.

وفي هذا السياق، وبالرغم من كونه الرجل الأقوى في البلاد؛ فإن نتائج ترشح أردوغان لمنصب الرئاسة قد لا تكون مضمونة على الإطلاق. ولو أخذنا الأصوات التي تذهب إلى حزب العدالة والتنمية كمعيار ونظرنا إلى الجدول أدناه، سنرى أن الحزب لم يستطع أن يخترق في أي من الانتخابات حاجز الـ 50% على الإطلاق.



هذا يعني أن قاعدة حزب العدالة والتنمية الشعبية التي ستصوت لأردوغان عند ترشحه للرئاسة لن تكون كافية لضمان فوزه من الدورة الأولى، وهو ما يعني أيضاً أنه لابد له وأن يحصل على أصوات أخرى لضمان الفوز من الدور الأول وإلا فإنه يخاطر بخسارة مستقبله السياسي أو ربما يصل من خلال الدور الثاني وبأضرار سياسية ومعنوية كبيرة.

وبالعودة إلى التجربة التاريخية، فإن الحالتين اللتين تم فيما تسجيل نسبة تفوق الـ 50%， هما: الاستفتاء الدستوري للعام 2007 وكانت نتيجته حوالي 68%， والاستفتاء الدستوري عام 2010

وكانت نتيجته حوالي 57%， وفي كلتا الحالتين بدا واضحاً أن غالبية الساحقة من المنطقة الكردية صوتت بنعم.

وبغض النظر عن ماهية أي اتفاق في هذا السياق بين أردوغان والأكراد، فإن مجرد حصول ذلك الاتفاق سيستفز القوميين للتصويت ضد أردوغان وهو ما من شأنه أن يقوي من حظوظ أي مرشح منافس لأردوغان خاصة إذا حصل نوع من التحالف بين المعارضة التركية والاتفاق على مرشح واحد، وهي السياسة التي أثبتت أنها تشكل خطراً على حزب العدالة والتنمية عندما تم تطبيقها في بعض الأماكن لأنقرة على سبيل المثال.

على العموم، فإذا ما نجح سيناريو التبادل في الواقع بين الرجلين، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن معضلة قانونية وعملية ستطفو على السطح ألا وهي كيفية التوفيق بين شرعية موقع رئيس الجمهورية المنتخب بأكثر من 50% من الأصوات الشعبية بشكل مباشر، وبين موقع رئيس الحكومة الذي يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة خاصة أن موضوع التحول إلى النظام الرئاسي كان قد أُغلق بعد مظاهرات ميدان تقسيم العام الماضي، ومن الصعب إعادة طرحة خلال أشهر مع الاستقطاب الاجتماعي ونهاية ولاية برلين، إلا إذا كان الهدف إعادة مناقشه بعد الانتخابات البرلمانية عام 2015 فيمكن طرحة حينها.

2- سيناريو بقاء الوضع الحالي

في مواجهة السيناريو السابق هناك سيناريو آخر أقل تقييداً من ناحية الاحتمالات وأكثر وضوحاً من ناحية المخرجات، وهو فوري وآمن ومضمون النتائج، ويقتضي استمرار رئيس الحكومة في منصبه واستمرار رئيس الجمهورية في منصبه أيضاً.

فأما رئيس الجمهورية عبدالله غول، فهو يستطيع إعادة الترشح لمنصب الرئاسة بعد انتهاء دورته الحالية وذلك اعتماداً على التعديلات الدستورية التي جرت في العام 2007، ولا يوجد من ينافسه شعبياً خاصة أنه قادر على استقطاب أصوات قاعدة حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى أصوات من اتجاهات مختلفة ترى فيه شخصية معتدلة ومناسبة لتمثل تركيا ككل.

وأما رئيس الحكومة، فهو سيكون بحاجة إلى تعديل المادة 132 من القانون الداخلي لحزب العدالة والتنمية والتي تنص على أنه لا يحق لأي نائب أن يمارس مهامه في أي من الواقع الرسمية لأكثر من ثلاثة دورات متتالية، علمًا بأن تعديل هذه المادة من القانون الداخلي يمكن إجراؤه بسهولة من قبل الأمانة العامة للحزب.

وفي ظل هذا السيناريو سيتم المحافظة على الستاتيكو العام للنظام السياسي التركي ودور كل من أردوغان وغول في هذا النظام السياسي. كما سيحافظ هذا السيناريو تماسك حزب العدالة والتنمية قبل الدخول إلى الانتخابات النيابية القادمة، والخط العام للسياسة التركية.

3- سيناريو ثالث

بالإضافة إلى السيناريو الأول والثاني، هناك سيناريو ثالث ضعيف ولكنه يبقى محتملاً من الناحية النظرية، ومن الممكن أن يصبح الأكثر ترجيحاً حال اختلاف كل من عبداللطيف غول مع أردوغان في الاتفاق على التوجه القادر خلال اللقاء المنتظر بينهما. وفقاً لهذا السيناريو فإن أردوغان يترشح للرئاسة ولكنه يضع رجلاً من دائرة الضيقة في رئاسة الوزراء بدلاً من غول؛ ما سيؤدي إلى وضع غول خارج العادلة السياسية حق الانتخاب البرلانية عام 2015؛ وهو ما لا يحبذه الأخير؛ وهو الأمر الذي إن حصل قد يكون له تداعيات سلبية كبيرة على حزب العدالة والتنمية.

ما سيحسم الأمر بخصوص التوجه نحو أي من السيناريوهات المذكورة أعلاه هو الاجتماع المنتظر بين الرجلين خلال فترة شهر؛ حيث ستتم مناقشة الاستراتيجية القادمة ويبقى على الشيء مقتضاها.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/2518>